

دفع الاتصالات الرقمية قدماً طبعة خاصة عن اتجاهات تنظيم الجيل الرابع

دبي، 31 مارس 2014 - صدرت اليوم في دبي خلال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 للاتحاد طبعة خاصة للمنشور *اتجاهات الإصلاح في الاتصالات*. ويركز التقرير على موضوع "تنظيم الجيل الرابع: دفع الاتصالات الرقمية قدماً"، فينتقل إلى القضايا السياساتية والتنظيمية التي بدأت تفرض نفسها فيما يتسارع تحول قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نظام إيكولوجي للنطاق العريض حافل بالتطبيقات والخدمات المتجددة.

وقال الأمين العام للاتحاد، السيد حمدون إ. توريه "إن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتغير ويتقارب ويتطور بوتيرة متسارعة"، و"إن دور الهيئات التنظيمية بحد ذاته يتغير في مفهومه ويتطور".

وأشار السيد براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات للاتحاد، إلى أن "هذه الطبعة الخاصة لاتجاهات الإصلاح في الاتصالات تصور وتيرة التغيير المستمرة التي تشهدها تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - فضلاً عن تنوع الممارسات التنظيمية التي تطورت للاستجابة لهذه التغييرات وقدرتها على التكيف".

ويشدد التقرير على أن الوصول إلى الخدمات الإلكترونية بات اليوم أمراً حيوياً لإيجاد عمل وتلقي راتب ودفع الفواتير والضرائب والتصويت والتعلم ومزاولة الأعمال التجارية. وتعكف الحكومات في كل أنحاء العالم على توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع. وتقر الهيئات التنظيمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنه لا بد من استحداث نماذج تنظيمية جديدة - تنظيم للجيل الرابع - من أجل دفع الاتصالات الرقمية قدماً في هذه البيئة المتسمة بسرعة التغيير والدينامية. فازدهار أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتوقف اليوم على تحقيق التوازن بين إيجاد الحوافز الملائمة وفرض القواعد الضرورية. ومع تزايد استخدام التنظيم اللاحق، تتضاءل تدريجياً في كل قطاعات السوق الافتراضية الحواجز التي تعيق الدخول إلى الأسواق، ما يفسح المجال أمام ظهور جهات فاعلة جديدة في السوق ونماذج تجارية جديدة.

ويرى تقرير *اتجاهات الإصلاح في الاتصالات* أن التنمية الكاملة للنظام الإيكولوجي الرقمي تبشر اليوم بنشوء جيل رابع من التنظيم. وباتت خدمات الإنترنت وشبكات النطاق العريض تُعتبر اليوم أكثر فأكثر سلعاً (أو "حقوقاً") لا يمكن الاستغناء عنها، ويؤثر توافرها وأداؤها في كل وجه من أوجه التنمية الاقتصادية والمجتمعية. وعلى "الهيئة التنظيمية المعنية بالجيل الرابع" أن تشرف على عدد متزايد من الخدمات المقدمة عبر العديد من شبكات النطاق العريض والشبكات المتقاربة التي تشكل النظام الإيكولوجي الرقمي. ويطلب من الهيئات التنظيمية اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تقوم بحماية المستهلكين من كم هائل من المشاكل مثل المحتوى غير المناسب والفواتير الخاطئة والأنشطة الاحتيالية على الإنترنت. فأهمية الإنترنت تتعاظم لدرجة يزداد فيها يوماً بعد يوم تدخل الهيئات التنظيمية المعنية بالجيل الرابع ليس فيما يخص ضرورة إيجاد نفاذ ميسور التكلفة فحسب وإنما أيضاً فيما يخص الفرص الاجتماعية التي تصاحب ذلك والتحديات الناشئة عن ظهور مجتمعات موصولة بشكل أفضل.

ويتناول التقرير كذلك مسألة نطاقات التلفزيون الخالية. ويشير هذا المصطلح عادة إلى أجزاء الطيف غير المستغلة في نطاقات التردد التلفزيوني الأرضي على الموجات المترية (VHF) والديسيمترية (UHF). وفي حين تجرى في بعض البلدان حالياً اختبارات وتجارب لتحسين استخدام هذا المصدر القيم جداً للطيف، عن طريق إجراء تبادل بين خدمة التلفزيون الأساسية والخدمات الأخرى مثل تطبيقات النطاق العريض اللاسلكية، لا بد من أن يتم من منظور تنظيمي تحديد المفاضلات المحتملة لنطاقات التلفزيون الخالية فيما يخص أهداف الاستراتيجية الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبناءً على هذا التقرير، أدى ظهور الإنترنت إلى تحوّل جذري في النهج التكنولوجية وفلسفات السوق والنماذج التنظيمية لقطاع الاتصالات. وما انفكت الهيئات التنظيمية تتأقلم مع هذه التغيرات بشكل يتيح التقدم في النهوض بالاقتصاد الرقمي. أما بالنسبة إلى التوصل البيئي، فالطريقة الفضلى لدمج تنظيمي الإنترنت والاتصالات هي الامتثال للمبادئ التنظيمية المحكمة المحددة في هذا الفصل.

كما يتناول التقرير بالدراسة التوجه إلى استعمال وسائل جديدة لتقديم المحتوى المقترن بظهور النماذج التجارية الجديدة، حيث يتصاعد دور الدعاية الإلكترونية حالياً باعتباره مصدراً أساسياً للإيرادات. ومما يبرز هذا التوحد عبر سلسلة القيم مجرد النظر في حجم التغير الذي شهدته السنوات الأخيرة من حيث الملكية المتداخلة والمعرفة المحتدمة بين مشغلي الاتصالات والأطراف الفاعلة في مجال الخدمات غير التقليدية.

ويشيع إدراك متنامٍ أنه ينبغي تكيف الأنظمة التنظيمية القائمة بحيث تعالج الأحوال الواقعية للسوق المتقاربة. ويبين النمو الهائل في البيانات المنقولة عبر شبكات الاتصالات والأهمية المتزايدة لإدارة تدفقات الحركة أنه من المرجح أن تبقى حيادية الشبكة قضية مهمة على قوائم رصد الهيئات التنظيمية.

وقد تبين من خلال استكشاف المعاملات الرقمية وسوق السداد المتنقل حدوث نمو سريع، حيث تكاد القيمة الإجمالية للمعاملات تتضاعف سنوياً في الفترة من عام 2009 إلى عام 2012. ويتوقع مراقبو الأسواق ومتنبئوها لهذا النمو استمراراً سريعاً على مدى المستقبل المنظور. كما تفصح النظرة العامة على هذه الظاهرة أنها كانت، وستستمر عالمية.

ومن مجالات المعاملات الرقمية المهمة الأخرى التي يستشري اعتمادها بشكل سريع، ويصحبها انتباه متزايد من جانب الجهات التنظيمية والأنظمة القانونية: العملات الافتراضية. ومن المفترض أن صانعي السياسات والهيئات التنظيمية يعملون على تحقيق التوازن بين هدفين عامين فيما يتعلق بالمدفوعات المتنقلة والخدمات المتعلقة بها، أولهما التكفل بإخضاع أي خدمات مالية جديدة للتنظيم لحماية المستهلكين ومنع إساءة الاستخدام، وثانيهما التشجيع على تطوير خدمات من شأنها أن تجلب فوائد اقتصادية واجتماعية معتبرة.

ويسلط التقرير الضوء على القدرة الهائلة الكامنة في الإنترنت باعتبارها وسيلة تمكين اقتصادي فريدة، حيث تتجاوز تقديرات القيمة التي ستتولد عنها خلال العشر سنوات القادمة 14,4 تريليون دولار أمريكي. ومع ذلك، فما زالت حتى الآن 99,4 في المائة من الكائنات المادية التي قد تصبح يوماً ما جزءاً من "إنترنت كل شيء" غير موصولة. وعلاوة على ذلك، لم تزل مساحات شاسعة من هذا العالم معدومة الخدمات أو مفتقرة إلى الخدمات الكافية من حيث توصيلات الإنترنت. ومن التكنولوجيات الرئيسية التي من شأنها إتاحة إحراز تقدم في الإنترنت الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6). بل إن إحصاءات الصناعة تبين أن هذا الإصدار الجديد ينتشر في السوق بخطى موفقة. ولكن هل سيكون كافياً لتلبية الطلب على نمو الإنترنت؟ يبين التقرير أن صانعي السياسات الحكومية والهيئات التنظيمية لم يتوانوا عن تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات ونشر البنية التحتية والحث على اعتماد البروتوكول IPv6، وأن الهيئات التنظيمية أدت دوراً أساسياً في ضمان تماشي اللوائح التنظيمية المنظمة لإصدار التراخيص والتوصيل البيئي وموارد الترقية مع الجهود المبذولة من أجل تشجيع الانتقال إلى هذا البروتوكول الجديد.

ويخلص تقرير الاتجاهات إلى أن الفئات التنظيمية السابقة باتت قاصرة عن تغطية جميع الأنشطة الجارية في القطاع. وفي نهاية المطاف، يبقى تنظيم الجيل الرابع تطوراً لما سبقه، لا تغيراً جذرياً. وكما هو الشأن في أي أسرة أو مجتمع، تبقى للدروس المستفادة من الماضي - أو من هيئات تنظيمية أخرى تتعامل مع تغييرات مشابهة - فوائد عند تطبيقها على أوضاع جديدة. وما الماضي إلا تمهيد، وسيأتي المستقبل بالفرص والتنوع في التكنولوجيات والخدمات. ويتاح هذا الإصدار الخاص من تقرير الاتجاهات الصادر عن الاتحاد في العنوان www.itu.int/trends-special.

اعتماد وسائل الإعلام للمشاركة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 إلزامي. ويرجى الاطلاع على الموقع التالي: www.itu.int/en/newsroom/wtdc-14/Pages/media-accreditation.aspx
وسائل الإعلام:

وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمسؤولين التاليين:

سانجاي أشاريا	مونيكا ألبرتيني
رئيس العلاقات مع وسائل الإعلام والمعلومات العامة	مسؤولة الاتصالات
الاتحاد الدولي للاتصالات	مكتب تنمية الاتصالات
الهاتف المحمول في الإمارات: +971 55 140 1079	الهاتف المحمول في الإمارات: +971 55 140 3209
البريد الإلكتروني: sanjay.acharya@itu.int	البريد الإلكتروني: Monica.albertini@itu.int

تابعونا     

نبذة عن الاتحاد الدولي للاتصالات

الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ظل الاتحاد على مدى حوالي 150 عاماً ينسق الاستعمال العالمي المشترك لطيف الترددات الراديوية ويعزز التعاون الدولي في تخصيص المدارات الساتلية ويعمل على تحسين البنية التحتية للاتصالات في العالم النامي ويضع معايير عالمية لكفالة التوصيل البيني السلس لمجموعة ضخمة من أنظمة الاتصالات. ويلتزم الاتحاد بتوصيل العالم: من الشبكات عريضة النطاق إلى أحدث أجيال التكنولوجيات اللاسلكية، ومن ملاحه الطيران والملاحه البحرية إلى علم الفلك الراديوي والأرصاد الجوية بالسوائل، ومن التقارب في خدمات الهاتف الثابت والمتنقل، إلى تكنولوجيات الإنترنت والإذاعة الصوتية والتلفزيونية. www.itu.int